توثيق مجزرة بلدة المليحة في ريف دمشق

تقع محطة الوقود التي حدثت فيها المجزرة شمال بلدة المليحة على الطريق الواصل بين بلدتي المليحة وزبدين، وتبعد عن ساحة البلدة نحو ٨٠٠ متراً.
الموقع على الخارطة

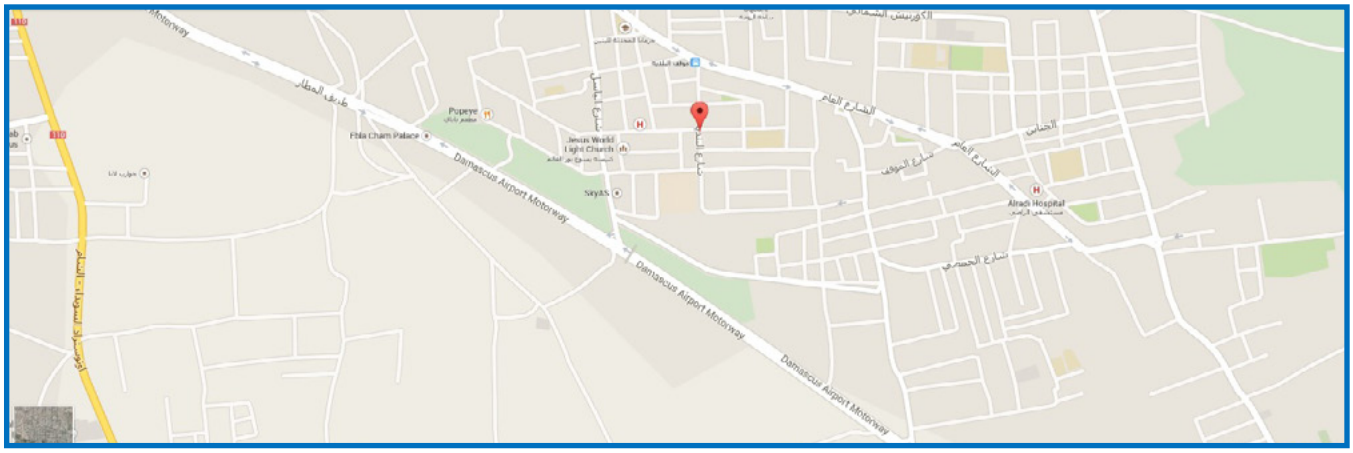

تفاصيل الحادثة بحسب عضو الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ريف دمشق:

"في يوم الأربعاء الموافق لـ ٢/ كانون الثاني/ ٢٠١٣ كان هناك رتلان طويلان ينتظران أمام كازية النورس. رتل للسيارات

وآخر لأشخاص حملوا "البيدونات" لملئها بالبنزين لانقطاعه عن البلدة منذ مدة طويلة، ونحو الساعة ٢ عصراً شنّت طائرات الميغ غارة جوية على المحطة. هلع الناس لإنقاذ المدنيين وإخراجهم من تحت الأنقاض وإذ بمدافع النظام تتنقم منهم حيث سقطت قذيفتا هاون في المكان نفسه.
علي، مُسعف ميداني كان على طريق المليحة على بعد نحو ستمئة متراً من الكازية حين سمع صوت الميغ وهي ترمي هدفها. أسرع إلى موقع الحدث. شاهد العشرات من الأهالي، السيارات وهي مشتعلة، أشلاء الناس متناثرة، وأصحاب المحال المجاورة أسرعوا يحاولون إطفاء الحريق بوسائل بدائية، وكل همهم أن لا ينفجر خزان الوقود. يقول إن رائحة الموت كانت تطغى على رائحة الدخان وأغلب الموجودين تحولوا إلى "هياكل من الفحم" في ظرف دقائق. بدأ علي بمحاولة إسعاف من يمكن إنقاذه. تفاجأ أنه لم يسبق له طيلة الثورة رؤية مشهد مشابه. لدرجة أن معظم من وجدوا في المكان لم يستطيعوا في البداية المساعدة في انتشال المصابين من هول ما رأوا، وتم العثور على نحو ثلاثين جثة فوق بعضها البعض، بعد سحبهم للسيارات المحترقة، وكأن الشهداء احتموا ببعضهم وبالسيارات لدى قصف المكان، ويروي أن أقسى ما في الأمر هو عدم تمكّنهم من التمييز بين شهيد وشهيد، جميعهم من غير ملامح، لم يعرف ابن منطقة المليحة من ابن منطقة زبدين من النازحين".
وقد تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ريف دمشق من توثيق مقتل ٤٤ مواطناً بينما تحدث الناشطون عن وجود ٣١ جثة لم يتم التعرف عليهم بسبب تحولهم ألى أشلاء وقد بلغ عدد شهداء المجزرة ٧٥، عرف منهم ٤٤ شخصاً.

أسماء ضحايا المجزرة :

١. تميم جمعة سلحب /ريف دمشق/ المليحة / .
٢. عمران المصري/ريف دمشق / المليحة / .
٣. وليد علي الكسواني /ريف دمشق / المليحة / .
٤. فارس عمر عبد النافع /ريف دمشق / المليحة / .
٥. عبد السلام دغمش/ريف دمشق / المليحة / .
٦. محمد رضوان الجرو /ريف دمشق / المليحة / .
٧. ديب الحموي/ ريف دمشق/ المليحة/.
٨. محمود العسسي /ريف دمشق / المليحة / .
٩. أديب حداد/ريف دمشق / المليحة / .
١٠. أحمد شلحاوي /ريف دمشق / المليحة / .
١١. علاء خالد الزبداني /ريف دمشق / المليحة / .
١٢. أحمد اللحام /ريف دمشق / المليحة /
١٣. سامر محمد الألزم /ريف دمشق / زبدين /
١٤. علاء مطاوع/ريف دمشق / زبدين /
١٥. مهند علي شوهر /ريف دمشق / زبدين /
١٦. عمران الجزائرلي /ريف دمشق / زبدين /
١٧. محمود بالو /ريف دمشق / دير العصافير /
١٨. بسام بزان /ريف دمشق / دير العصافير /
١٩. أحمد الطيار /ريف دمشق / دير العصافير /
٢٠. شهيد آل الطيار /ريف دمشق / دير العصافير
٢١. عصام سلام/ريف دمشق / عين ترما / .

٢٢-٢٣.شهيدان من آل موقع /ريف دمشق / حمورية / .
٢٤. شهيد آل المصري /ريف دمشق / حمورية / .
٢٥. شهيد آل سوا /ريف دمشق / حمورية / .
٢٦. محمد غياث شاغوري /ريف دمشق / سقبا / .
٢٧. محمد عيد شاغوري /ريف دمشق / سقبا / .
٢٨. سامر حاضر /ريف دمشق / سقبا / .
٢٩. محمد زاهر عمر كوكة /ريف دمشق / عربين / .
٣٠. أحمد علي درة /ريف دمشق / عربين / .
٣١. أحمد ياسين الهرباوي /ريف دمشق / عربين / .
٣٢. عاطف الزيبق /ريف دمشق / زملكا /
٣٣. جهاد حيدر /ريف دمشق / زملكا / .
٣٤. عبد الحكيم عرابي /ريف دمشق / حمورية / .
٣٥. مروان المصري /ريف دمشق / بيت سوى / .
٣٦. محمد حجاجي /ريف دمشق / شبعا / .
٣٧. محمد كاظم الحجاجي/ريف دمشق / القابون / .
٣٨. رائد الحمصي / حمص / .
٣٩. محمد الحامد / درعا / .
٤٠. أحمد الزعبي / درعا / .
٤١. شريف عباس علي /ريف دمشق/المليحة /
٤٢. أحمد الزعبي /ريف دمشق/المليحة /
٤٣. فارس عبد النافع/ريف دمشق/المليحة / .
٤٤. جبران محمد طه /ريف دمشق/المليحة /.

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على بلدة المليحة كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.

٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في المليحة المتمثل في جريمة القتل هو جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية وواسعة الانتشار.

٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن تجاوزات الحكومة السورية كافة.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع، كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان